

الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر

أبيدجان، كوت ديفوار، ٣-٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩

الوثيقة: AFRM.14/D.4(Rev.)

إعلان أبيدجان

المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية:
رسم معالم مستقبل العمل في أفريقياتحقيق كامل الإمكانيات من أجل مستقبل عمل
يتوافق مع العدالة الاجتماعية

إنّ المندوبين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال من ٤٩ بلداً أفريقياً، المشاركين في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية، المنعقد من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ في أبيدجان، كوت ديفوار، في عام الاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٩، الذي يتزامن أيضاً مع إحياء الذكرى الستين لوجود منظمة العمل الدولية في الإقليم، بهدف صياغة إطار إقليمي يرمي إلى إطلاق كامل إمكانيات أفريقيا سعياً إلى تحقيق النمو الشامل ورسم معالم مستقبل عمل يتوافق مع العدالة الاجتماعية؛

إنّ يذكّرون بأنّ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيو ٢٠١٩ وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، يوفر خارطة طريق من أجل برنامج إقليمي؛

وإنّ يقرّون بأنه لا بد من تسريع العمليات التحويلية بحيث تتحقق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومنطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية؛

وإنّ يسلّمون بأنّ تحسّنت قد تحققت في النمو الاقتصادي والحد من الفقر ومتوسط الأجور بالقيم الحقيقية ومتوسط مستويات التعليم. وإنّ تتمتع أفريقيا بنسبة واسعة من السكان الشباب المفعمين بالحيوية البالغين ١,٣ مليار نسمة وبوفرة الموارد الطبيعية فيها، فإنّ الإمكانيات أمام زيادة النمو تزخر بالوعود؛

وإنّ يسلّمون مع ذلك، بأنه ما زال هناك مواطن قلق جسيمة نظراً إلى تزايد أوجه انعدام المساواة والبطالة والبطالة الجزئية والسمة غير المنظمة والشباب غير الملتحقين بالتعليم ولا بالعمل ولا بالتدريب وعمل الأطفال والعمل الجبري والاتجار بالبشر والثغرات في الإدارة السديدة والثغرات بين الجنسين والفقراء العاملين وضعف تغطية الحماية الاجتماعية والهجرة من الأرياف إلى المدن على نحو لا طاقة على استمراره؛

وإنّ يقرّون بأنّ تغير المناخ يمثل تهديداً جسيماً للتنمية المستدامة في الوقت الحاضر وفي المستقبل؛

وإنّ يقرّون بأنّ مواجهة التحديات الإنمائية تقتضي تحولاً هيكلياً من خلال استحداث قيمة مضافة في جميع القطاعات الكبرى من الزراعة والتصنيع والخدمات وكذلك حشد الموارد المحلية والاستثمار في اقتصاد الرعاية وتحسين الإنتاجية؛

وإنّ يذكّرون بأنّ الإدارة السديدة في منظمة العمل الدولية ينبغي أن تتسم بالديمقراطية بوصف ذلك مسألة ذات أولوية، عن طريق ضمان تمثيل عادل لجميع الأقاليم وإرساء مبدأ المساواة فيما بين الدول الأعضاء،

يعتمدون في هذا اليوم السادس من كانون الأول/ ديسمبر من عام ألفين وتسعة عشر، هذا الإعلان الذي سيعمى إعلان أبيدجان.

بلورة معالم برنامج أفريقي للعمل اللائق: الأولويات

١. استناداً إلى النهج المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، فإن الأولويات الرئيسية لإقليم أفريقيا سترتكز على إعلان المثوية. وعليه، فإننا نلتزم بما يلي:

(أ) جعل العمل اللائق حقيقة واقعة لشباب أفريقيا، وتنمية المهارات والسبل التكنولوجية والإنتاجية من أجل مستقبل أكثر إشراقاً في أفريقيا وتحويل الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي في أفريقيا سعياً إلى تحقيق العمل اللائق واحترام معايير العمل الدولية وتعزيز الحوار الاجتماعي وضمان المساواة بين الجنسين.

(ب) تعزيز قدرات جميع الأشخاص كي يستفيدوا من الفرص المتاحة في عالم عمل متغير، من خلال الآتي:

"١" الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تقوية التعليم واكتساب المهارات وإعادة اكتسابها والارتقاء بها والتعلم المتواصل للاستفادة من التكنولوجيا والأنواع الجديدة من الوظائف التي تساعد على خلقها؛

"٢" معالجة انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز؛

"٣" توسيع نطاق تغطية حماية اجتماعية مستدامة، توسيعاً تدريجياً؛

"٤" دعم دور القطاع الخاص باعتباره مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال تشجيع بيئة مؤاتية لتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، وكذلك التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من أجل توليد العمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع؛

"٥" دعم دور القطاع العام بوصفه صاحب عمل ذا شأن ومقدماً للخدمات العامة ذات الجودة؛

"٦" تدخلات هادفة في البلدان ذات الوضع الهش؛

"٧" استحداث فرص العمل اللائق والعمالة المنتجة للجميع، والتركيز بصورة خاصة على الشباب والنساء والمعوقين وغيرهم من المجموعات المعرضة للتمييز؛

"٨" تشجيع تنظيم المشاريع؛

"٩" ضمان حرية للابتكار والتجربة وإسماع الصوت والتمثيل والحقوق لصالح الشباب؛

"١٠" السعي حثيثاً إلى إيجاد بيئة ملائمة للحوار الاجتماعي العابر للحدود، وتعزيزه حيثما يقتضي الحال، من أجل تدعيم العمل اللائق بما في ذلك للعمال المستضعفين في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛

"١١" مواصلة الترويج لإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، مع التشديد بقوة على دعم الهيئات المكونة الثلاثية.

(ج) تقوية فعالية مؤسسات العمل من أجل ضمان الحماية المناسبة لجميع العمال، من خلال:

"١" تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي وتحسين الإنتاجية وإدارة العمل؛

"٢" التأكيد من جديد على استمرار جدوى علاقة الاستخدام بوصفها وسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال؛

"٣" ضمان إجراءات فعالة وشاملة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة، تمشياً مع توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)؛

"٤" تعزيز وتحديث قوانين ولوائح وإجراءات العمل بالاستناد إلى معايير العمل الدولية، واحترام وتعزيز وإنفاذ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

"٥" تعزيز إدارة عادلة وفعالة لهجرة اليد العاملة؛

"٦" تعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيين على الضلوع في الحوار الاجتماعي على جميع المستويات.

(د) النهوض بالتنمية والنمو الاقتصاديين والشاملين والمستدامين وبالعمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق للجميع، من خلال:

"١" تسهيل تعزيز التحول الهيكلي مع التركيز على الزراعة والاقتصادات الريفية والأمن الغذائي؛

"٢" تعزيز الإنتاجية؛

"٣" تحسين ظروف العمل بما في ذلك السلامة والصحة المهنية؛

"٤" تحسين البيئة المؤاتية للمؤسسات المستدامة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

"٥" تعزيز التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

"٦" تشجيع النمو الموجّه نحو الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل.

(هـ) تعزيز أوجه التآزر بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات في أفريقيا، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز التدريب الثلاثة على إدارة العمل (المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل والمركز الأفريقي الإقليمي لإدارة العمل والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل)، لأنها تؤدي دوراً داعماً في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل اللائق في أفريقيا.

حان وقت العمل

٢. في الفترة التي تفصلنا عن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الخامس عشر، نطلب من المكتب أن يزود الهيئات المكونة بالدعم المعزز من أجل تحقيق الأولويات المذكورة أعلاه، عن طريق وضع خطة تنفيذ تُعرض على الدورة ٣٣٨ لمجلس الإدارة (أذار/ مارس ٢٠٢٠). وستتضمن خطة التنفيذ ما يلي:

(أ) وضع إجراءات محددة وملموسة لاستحداث بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة؛

(ب) تدابير من أجل تعزيز نمو الإنتاجية؛

(ج) إرشاد سياسي شامل ودعم تقني لتطوير المهارات؛

(د) تدابير شاملة لإزالة الحواجز السياسية والتنظيمية التي تعيق تحقيق السمة المنظمة، تمشياً مع التوصية رقم ٢٠٤ وتعزيز القدرة على التنافس واستدامة المنشآت في القطاع المنظم؛

(هـ) تدابير شاملة لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية توسيعاً تدريجياً؛

(و) تدابير لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز؛

(ز) تدابير شاملة من أجل انتقال عادل؛

(ح) بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين؛

(ط) العمل اللائق والحد من أوجه انعدام المساواة.

٣. سوف تقدّم خطة التنفيذ إلى اجتماع خاص للمجموعة الثلاثية الأفريقية في بداية الدورة ٣٣٨ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (أذار/ مارس ٢٠٢٠).

٤. ستكون الخطة المعتمدة جزءاً من الوثيقة التي ستقدم إلى مجلس الإدارة، حسب مقتضى الحال.

٥. من المزمع إجراء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٢١ على هامش الدورة الرابعة للجنة التقنية الخاصة بشأن التنمية الاجتماعية والعمل والاستخدام، المقرر عقدها في إسواتيني.

٦. سوف يعد المكتب تقريراً عن تنفيذ الخطة ليستعرضه الاجتماع الإقليمي الأفريقي الخامس عشر.